القرائن الصَّرفية وأثرها في التَّحليل الصَّرفيّ عِند أبي القاسم الزَّجاجيّ

الباحثة: حوراء فاضل جداح **أ.د. آلاء عبد نعيم**
جامعة واسط – كلية الآداب

المُلخص
أن للقرائن الصَّرفية أهمية كبيرة في الدرس اللُّغوي ولا سيما الصّرفيّ لما لها من دور كبير في تحقيق المراد لذا أفاد منها علماء العربية ومن بينهم الزَّجاجيّ في تحليل المسائل الصَّرفية، فقد كان يتخذها وسيلة في بيان أصل الكلمة وبذلك يتعين وزنها، كما يتخذها وسيلة للتمييز بين الاسم والفعل، فضلاً عن بيان معنى الكلمة، ومن بين القرائن التي اعتمدها الزَّجاجيّ كوسيلة للوصول إلى المراد: (قرينة الصِّيغة، والاشتقاق، والسياق، والقرائن الدالة على الاسمية، والعلامة الإعرابية، واللواصق، والمطابقة).
الكلمات المفتاحية: القرائن، التَّحليل الصَّرفيّ، الزَّجاجيّ، الصِّيغة، الاشتقاق، السياق.

Abstract
The morphological clues have great importance in the linguistic lesson, especially the morphological one, because it has a great role in achieving the goal. Therefore, Arabic scholars, including Zajaji, have benefited from it in analyzing morphological issues. And the verb, as well as stating the meaning of the word, and among the clues adopted by al-Zajaji as a means to reach the meaning: (the contextual evidence, the derivation, the context, the clues indicating the nominative, the syntactic sign, the labels, the conformity).
Key words: clues, morphological analysis, vitality, phrasing, derivation, context.

المقدمة:

حاولنا في هذا البحث أن نقف عند موضوع القرائن الصَّرفية وأثرها في التّحليل الصَّرفيّ عِند الزَّجاجيّ، إذ وقفنا عند تعريف القرينة في اصطلاح النحويين والقرائن اللفظية التي اعتمدها الزّجاجيّ في تحليله للمسائل الصَّرفية، ومن بينها: (قرينة الصِّيغة، والاشتقاق، والقرائن الدَّالة على الإسمية، والسِّياق، والعلامة الإعرابية، واللواصق، والمطابقة).

القرينة في اصطلاح النحويين هي "أمر يشير إلى المطلوب، وهي إمَّا حالِيَّة أو معنوِيَّة أو لفظِيَّة"[١]. أو هي "الدِّلَالَة اللفظِيَّة أو المعنوِيَّة التي تُمَحِّضُ المدلولَ وتصرفه إلى المراد منه، مع منع غيره من الدخول فيه"[٢].

أولاً: قرينة الصِّيغة

الصِّيغة في اللغة من: "الصَّوْغُ: مَصْدَرُ صاغَ الشيءَ يَصُوغُه صَوْغاً وصِياغةً وصُغْتُه أَصوغُه صِياغةً وصِيغةً"[٣].

أمَّا في اصطلاح العلماء الأوائل فقد حدّها الاستراباذي بقولهِ: "المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هَيْئَتُها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرهما، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كُلٌّ في موضعه، فـ (رَجُل) مثلاً على هيئة وصفة يشاركه فيه (عَضُد)، وهي كونه على ثلاثةٍ أولها مفتوح وثانيها مضموم"[٤].

في حين حدّها المحدثون بأنَّها: هيئة الكلمة أو القالب الذي تصاغ فيه الأبنية الصَّرفيّة. وتنطوي هذه الهيئة على عنصرين أساسين هما: الأصول والحركات، فالأصول هي الحروف المكونة للجملة، وهي حروف ثابتة تحدد برموز هي: (الفاء والعين واللام) التي تؤلف الجذر الأساسي للكلمة، أمَّا الحركات بنوعيها الطويلة والقصيرة فهي التي تحدد الصِّيغة وتمنحها معناها[٥]، "ولعلَّ أفضل ما يصور علاقة الحروف ـ الأصول ـ بالحركات في بنية الكلمة أن تقول: إنَّ الحروف تحمل المعنى الأصلي الذي تدلُّ عليه بمجموعها، وإنَّ الحركات تشخص المعنى حين تبرزه في وضع معين"[٦]. "فهي التي تستقل بتوجيه الدلالة إلى حيث يرد المتكلم، فإذا أراد وصفاً للفاعل استخدم من الحركات ما تؤدي معناه، وإذا أراد اسم مفعول فإن له حركاته الخاصة وهكذا"[٧].

ومن بين العلماء المحدثين الذين اهتموا بالصِّيغة الصَّرفية اهتمامًا كبيرًا: الدكتور تمَّام حسَّان فقد رأى أنَّها تكون قرينة في التَّحليل عندما تكون قرينة لفظية دالة في ذاتها على الباب النَّحويّ، فالفاعل والمبتدأ ونائب الفاعل لا تكون إلا أسماء[٨]، "وبهذا تكون الصِّيغة الصَّرفية دليلاً على وظيفتها

التَّركيبيَّة، فتعمل القرينة دالة على غيرها، عندما تكون المعاني الصَّرفية وثيقة الصِّلة بالعلاقات السّياقيَّة"[٩].

ويظهر أثر هذه القرينة واضحاً في تحليل أبي القاسم الزّجاجيّ للنَّصوص الصَّرفية، لا سيما في مسألة المبالغة في الفعل، نحو ما قاله في (الفَعّال): "الفَعّال: اسم مبني لمبالغة الفعل فهو يجري في ضروب من صفاته "عزّ وجل" نحو: جَبّار، وَعَلّام، وَخَلّاق، وَرَزّاق، وَوَهّاب، وَتَوّاب، وَمَنّان، وما أشبه ذلك ؛لأنَّ وزن كلّ هذا (فَعّال)، وإنمّا يراد به المبالغة في الفعل فيجوز أن يوصف بالفَعّال من كلِّ فعل أصله على ثلاثة أحرف على ما أطبقت عليه الأمة وجاء في التنزيل نحو: خَلّاق؛ لأنَّه من خَلَقَ، وَعَلّام؛ لأنَّهُ من عَلِمَ، وَجَبّار؛ لأنَّ أصله من الجبرية، فهو ثلاثي الأصل وإنْ لم ينطق منه بفعل غير مزيد فيه"[١٠].

نلاحظ أنّ الزّجاجيّ يذهب إلى أنَّ الألفاظ (جَبّار، وعَلّام، وخَلّاق، ورَزّاق...) أسماء تفيد المبالغة في الفعل، والدَّليل على ذلك صيغتهم على (فَعّال)؛ لأنَّ فَعّالاً من صيغ المبالغة فضلاً عن استدلاله بهذه الصِّيغة على الأصل الثلاثي لهذه الألفاظ؛ لأنَّهُ "يجوز أنْ يوصف بما زاد على ثلاثة أحرف؛ لأنَّه إذا بُني منه (فَعّال) سقط منه حرف اختل ... و(فَعّال) ثلاثي الأصل وإنَّما ضوعفت عينه، فلو بني من الرباعي ثلاثي لوجب حذف حرف منه فكان يختل؛ لأنَّه إنَّما كمل معناه بكمال حروفه"[١١]. وهذا يَقُودنا إلى أنَّ (عَلّام) و (خَلّاق) بُنيتا من الأصل الثلاثي (عَلِمَ) و(خَلَقَ)، وهو ما ذهب إليه الزّجاجيّ.

وقد تكون الصِّيغة الصَّرفية قرينة يستدل بها الزّجاجيّ في تمييز الهاء المتصلة بالكلمة بين كونها للمبالغة أو للتأنيث، ويتضح ذلك في تحليله الصَّرفيّ لقولهم: "ذَاكَ الْخَلِيفَةُ"[١٢]، إذ اتّخذ من صيغة كلمة (الخَلِيفَة) التي هي (فَعِيل) قرينة لتمييز هذه الهاء؛ لأنَّ (فَعِيل) صيغةٌ يستوي فيها المذكر والمؤنث[١٣]، فهو قد استدلّ بالتأنيث الذي تحملهُ هذه الصِّيغة على أنَّ الهاء المتصلة بها للمبالغة وليست للتأنيث؛ لأنَّهُ لا يُجمع بين علامتي التأنيث في كلمة واحدة[١٤] فيقول: "سُمِّيَ الخَلِيفَةُ خَلِيفَةً بِخِلَافَةِ رسولِ الله (صلى الله عليه وعلى آله)، والأصل فيه خَلِيفٌ بغير هاءٍ فدخلت الهاءُ للمبالغة في مدحه بهذا الوصف، كما قالوا: عَلَّامَةٌ ونَسَّابَةٌ، وما أشبه ذلك"[١٥].

وتابعهُ في ذلك سَلَمة بن مُسلِم العوتبي الصُحاري (ت ٥١٢هـ) في تحليله لـ (خَلِيفَة) وذهابه إلى أنَّ وزنه (فَعِيل) اتصلت به الهاء للمبالغة فقال: "وقولهم: فلانٌ الخليفة أصله خلافة رسول الله صلى الله عليه [واله] وسلم، والأصلُ فيه: خليفٌ، بغير هاء، فدخلت الهاء للمبالغة في مدحه، كقولهم: رجلٌ

علّامةٌ نسّابةٌ راويةٌ، أرادوا به مبالغة في المدح، ولو لم يريدوا المبالغة لقالوا: رجلٌ علّامٌ، وراوٍ، وعلّام، ونسّابٌ"[١٦].

ثانياً: قرينة الاشتقاق

الاشتقاق في مفهومه اللُّغويّ هو: "الأخذُ في الكلام وفي الخصومة يميناً وشمالاً، مع ترك القصد. واشتقاق الحرف من الحرف: أَخْذُهُ منه"[١٧]. جاء في لسان العرب: "اشْتِقاقُ الشَّيْءِ: بُنْيانُه مِنَ المُرتَجَل. واشتِقاقُ الْكَلَامِ: الأَخذُ فِيهِ يَمِينًا وَشِمَالًا. واشْتِقاقُ الْحَرْفِ مِنَ الْحَرْفِ: أَخْذُه مِنْهُ"[١٨].

أمَّا في اصطلاح العلماء فله تعريفات كثيرة، منها ما روي عن الزّجاج في شرحه لمعنى الإشتقاق بقوله "إنَّ كل لفظتين اتفقتا ببعض الحروف وإن نَقَصت حروفُ إحداهما عن حروف الأخرى فإن إحداهما مشتقةٌ من الأخرى فتقول: الرحل مشتق من الرحيل"[١٩].

ومن بين المحدثين الذين حدّوا الاشتقاق الدكتورة خديجة الحديثي إذ ذكرت أنَّهُ: "أخذ كلمة أو أكثر من أخرى لمناسبة بين المأخوذ والمأخوذ منه في الاصل اللفظي والمعنوي ليدل بالثانية على المعنى الاصلي مع زيادة مفيدة لأجلها اختلفت بعض حروفها أو حركاتها أو هما معاً"[٢٠].

وقال الدكتور فؤاد حَنّا: "هو أخذ لفظ من آخر أصل منه يشترك معه في الأحرف الأصول وترتيبها... فيؤدي مثل هذا الاشتراك اللفظي إلى اشتراك معنويّ بين اللفظين يقرّر نَوعهُ صيغةُ اللفظ المشتق"[٢١]. فما ذكره المحدثون في حدِّ الاشتقاق لا يخرج في معناه عمَّا ذكره القدماء فهو يدور حول فكرة أخذ كلمة من أخرى تشترك معها لفظياً ومعنوياً.

أنواع الِاشْتِقَاق:

حصر علمَاء اللُّغة الِاشْتِقَاق فِي أَرْبَعَة أَنْوَاع[٢٢]:

الأول: الِاشْتِقَاق الصَّغِير أَو الْأَصْغَر: وهو أَخذ صِيغَة من أُخْرَى مَعَ اتِّفَاقهمَا معنى ومادة أَصْلِيَّة وهيئة تركيب لَهَا؛ ليدل بِالثَّانِيَةِ على معنى الْأَصْلِيَّة بِزِيَادَة مفيدة؛ لأَجلهَا اخْتلفَا حروفا وتركيبا كضارب من الضَّرْب، وحَذِر من الحذَرِ. وَهَذَا النَّوْع هُوَ أَكثر أَنْوَاع الِاشْتِقَاق وروداً وَهُوَ المُرَاد عِنْد إِطْلَاق الِاشْتِقَاق.

الثَّانِي: الِاشْتِقَاق الْكَبِير: وعَرَّفوه بأنّه أَخذ كلمة من كلمة مَعَ تناسبهما فِي الْمَعْنى واتفاقهما فِي الْحُرُوف الْأَصْلِيَّة دون ترتيبها، مثل: حمد ومدح، والحلم وَالْحمل، وَجُمْهُور الصرفيين يطلقون على هَذَا النَّوْع (الْقلب المكاني)، وَأول من فكر فِيهِ الْخَلِيل بن أَحْمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ) وعلى أساس تِلْكَ الفكرة رتب مُعْجَمه (كتاب الْعين)، وسمَّاه أَبُو الْفَتْح عُثْمَان بن جني (ت٣٩٢هـ) (الِاشْتِقَاق الكبير) أو (الأكبر) وذكر أنَّ هذا "موضع لم

يسمِّه أحد من أصحابنا غير أن أبا علي – رحمه الله– كان يستعين به ويخلد إليه"[٢٣].

الثَّالِث: الِاشْتِقَاق الْأَكْبَر: وهو أخذ لَفْظَة من أُخْرَى مَعَ تناسبهما فِي الْمَعْنى واتحادهما فِي أغلب الْحُرُوف، مَعَ كَون المتبقي من الْحُرُوف من مخرج أَو مخرجين متقاربين مثل: نعق ونهق، وثلب وثلم، وَيُطلق على هَذَا النَّوْع أَحْيَانًا الْإِبْدَال اللُّغَوِيّ[٢٤].

الرَّابِع: الِاشْتِقَاق الْكُبَّار: وَهُوَ أَخذ كلمة من كَلِمَتَيْنِ أَو أَكثر مَعَ تناسب الْمَأْخُوذ والمأخوذ مِنْهُ فِي اللَّفْظ وَالْمعْنَى مثل: عبشمي وعبدري فِي عبد شمس وَعبد الدَّار، وبسمل وسبحل إِذا قَالَ بِسم الله وَسُبْحَان الله، وَكثير من الْعلمَاء يُسَمِّيه بالنحت[٢٥].

الاشتقاق وأهميته في العربية:

لهذه الظاهرة أهمية كبيرة في الدَّرس اللُّغوي ولاسيما الصَّرفيّ؛ "لأنَّها تساعد على إيجاد الجديد من الصّيغ ومن ثَمَّ تمد اللُّغة بأسباب الحياة والنمو، ولذا يمكن القول بأنَّ الاشتقاق هو اللُّغة، وإنَّ اللُّغة هي الاشتقاق وهو قوامها وعمادها، فالاشتقاق يعد اهم وسيلة لتوليد الالفاظ، والصِّيغ، فيعني انتزاع كلمة من كلمة أخرى على أن يكون ثمة تناسب بينهما في اللفظ والمعنى، ويستفاد منها لتكوين كلمات جديدة ذات أوزان وقوالب معينة بقصد الدلالة بها على معانٍ جديدة، فعبقرية اللُّغة العربية متأتية من توالدها، فحياتها منبثقة من داخلها وهذا التوالد يجري بحسب قوانين وصيغ وأوزان وقوالب هي غاية في السهولة والعذوبة"[٢٦]. فهو بذلك يمثل قرينة من قرائن التَّحليل الصَّرفيّ التي تمكننا من معرفة الحرف الزائد وَالحرف الأصلي من الكلمة وبذلك نعرف الصيغة الصَّرفية لها.

يتخذ الزّجاجيّ من الاشتقاق وسيلة في الحكم على أصلية الهمزة وزيادتها في (إِلْياسِ) في حديث أبي بكر ابن الأنباري عندما قال: وإِلْياسُ فيه ثلاثة أوجه: يجوز أن يكون إِفْعَالًا، ويكون أعجميًّا. ويجوز أن يكون مأخوذاً من الأَلْيَسِ ووزنُهُ إِفْعَالًا على أنَّ الهمزة فيه زائدة ويكون عربيًّا. والوجه الثالث أن يكون فِعْيَالًا من الْأَلْيَسِ على أنَّ الهمزة فيه أصلية[٢٧]. إذ رأى أنَّه إذا كان أعجميًّا فلا يصح له وزنٌ في العربية، وإذا كان مأخوذاً من الألْيسِ سواء أكانت الهمزة فيه أصلية أم زائدة فوزنه أيضاً إِفْعَالٌ لا فِعْيَالاً معتمداً في رأيهِ هذا على قرينة الاشتقاق فضلاً عن ذلك فإنَّ عدم صرف أَلْيَسَ دليل على أنَّ وزنهُ أَفْعَل، قال: "إذا جُعل اسماً أعجميًّا فقد استغنيَ عن تقديره بأوزان الأسماء العربية، بل لا يصح له وزن في العربية؛ لأنَّه لا يُدرى ما أصلُه، وهل الهمزة فيه زائدة أم أصلية ... وإذا جعلهُ من الأَلْيَسِ فوزنهُ أيضاً إِفْعَالٌ كما ذَكرَ، وليس فِعْيَالًا؛ لأنَّ الهمزة في أول (أَلْيَسَ) مزيدةٌ، ولا يُحكمُ عليها بأنَّها أصلية إلا باشتقاق يدلُّ على

ذلك، ألا تراهم قد أجمعوا على أنَّ الهمزة في أولِ كلِّ كلمةٍ عَدَدُها بها أربعةُ أحرفٍ فهي أبدًا زائدةٌ حتى يقومَ دليلٌ على غير ذلك؛ لكثرة زيادتها في هذا المكان، نحو: أَحْمَرُ وأَصْفَرُ وأَشْقَرُ، وما أشبه ذلك، فحملوا عليه الأَفْكَلَ وما أشبهَهُ وإن لم يكن يُشتق منه ما تذهب فيه الهمزة، إلا قولهم: أَيْصَرُ وإِمَّعَةٌ وما أشبه ذلك مما قام الدليلُ على أنَّها أصلية فيه. ومن أَبْيَنِ الدليلِ على أن (أَلْيَسَ) في صفة الشُّجاع أَفْعَلُ وليس بفَعْلَلٍ تركهم صرفهُ، كقولهم: هذا رَجُلٌ أَلْيَسُ، ومَرَرْتُ برَجُلٍ أَلْيَسَ، فلا يصرفونه، وهذا بَيِّنٌ واضح"[٢٨].

كذلك أفاد الزّجاجيّ من هذه القرينة في تحليله للنَّصوص الصَّرفية، وتبيان أصول الكلمات الواردة في تلك النَّصوص فجعلها إحدى الوسائل التي يعرف بها الحرف الزائد من الأصلي للكلمة، ومن ثَم يضع لها ما يُقابلها في الميزان الصَّرفيّ، من ذلك قوله: "وَقولهم: (تَرَكتُهُ يَتَضَوَّرُ): معناه: يُظْهِرُ الضُّرَّ الذي وقع فيه بالتَّقَلْقُل والاضطراب والصِّياح... فَيَتضَوَّرُ يَتَفَعَّلُ من الضَّوْر، والضَّوْرُ بمعنى الضُّرّ، يقال: ضَرَّنِي يَضُرُّنِي ضُرًّا، وضَارَنِي يَضِيرُنِي ضَيرًا، وضَارَنِي يَضُورُنِي ضَورًا بمعنًى"[٢٩].

ثالثاً: القرائن الدالة على الاسمية

ذكر بدر الدين ابن الناظم (ت٦٨٦هـ) في شرحه لبيت الألفية الآتي علامات الاسم قائلاً:"

بالجر والتنوين والندا وال

ومسندٍ للاسم تمييز حصل

قد عرفت أنَّ الكلمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، فلابد من معرفة ما يميز بعضها عن بعض، وإلّا فلا فائدة في التقسيم. ولما أخذ في بيان ذلك ذكر للاسم علامات تخصه، ويمتاز بها عن قسيميه. وتلك العلامات هي: الجر والتنوين والنداء والألف واللام والإسناد إليه"[٣٠].

وهذه العلامات ذكرها الدكتور فخر الدين قباوة وزاد عليها علامات أخرى في كتابه (التَّحليل النَّحويّ أصوله وأدلّته) تحت مسمى (الأدلة والقرائن في أبنية الكلمات) قائلاً: "ففي الاسم يُستدل بتلبس صيغة من أبنية الأسماء الخاصة، وبالدلالة على مسمى كالحدث أو الذات أو الموصوف مع الصفة. ثم يكون الاسم قابلاً لبعض ما يلي: التنوين والجر، والتعريف والإضافة والنداء، والتصغير والنسبة والوصفية، والتأنيث والتثنية والجمع"[٣١]. لقد أولى أبو القاسم الزّجاجيّ عنايته بعلامات الاسم مشيراً إلى أهميتها في تمييز الاسم عن الفعل فقال في باب ذكر علة دخول التنوين في الكلام ووجوهه: "اعلم أن التنوين يدخل في الكلام لثلاثة معان:

أحدها: الفرق بين المتمكّن الخفيف في الأسماء، وبين الثقيل الذي ليس بمتمكن، كذلك قال سيبويه[٣٢]: والتنوين علامة للأمكن عندهم، وتركه علامة لما يستثقلون، فجعله سيبويه فارقاً بين المتصرّف من الأسماء وغير المتصرّف وجعله لازماً للمتصرف لخفته، وقال الفرَّاء التنوين فارق بين الأسماء والأفعال. فقيل له: فهلا جُعل لازماً للأفعال؟ فقال: الأفعال ثقيلة، والأسماء خفيفة، فجعل لازماً للأخف. وهذا القول مأخوذ من الأول. لأن ما لا ينصرف مضارع الفعل، وقد رجع ذلك إلى معنى واحد"[٣٣].

هذا يعني أنَّ مصطلح (القرائن) موجود منذ زمن علماء العربية الأوائل بالمعنى لا باللفظ، فعلامات الاسم هي ذاتها القرائن الدالة على الاسمية والتي اتّخذها الزّجاجيّ وسيلة في تعريف الاسم في الإجراء التَّحليلي للنَّصوص الصَّرفية من ذلك قوله: "الأول والآخر: الله عزَّ وجلّ الأول؛ لأنَّه كان قبل الأشياء كلها، فهو الأول الذي لم يتقدمه شيء، وهو الآخر؛ لأنَّه الباقي بعد فنائها، وزن أول أفْعَل وفاؤه وعينه واوان، والدليل على أنه أفْعَل وليس بفَوْعَل كما ذهب إليه بعض النحويين اتصال من به، ولا تتصل إلا بأفْعَل، فيقال: أنا أولُ من فلان ومؤنثه الأولى كقولك: زيدٌ أفضلُ من فلان ومؤنثه الفضلى، فتقول في المذكر: الأول، والأولان، والأولون كقولك: الأفضل، والأفضلان، والأفضلون في جمع السلامة، وفي جمع التكسير الأوائل كقولك: الأفاضل، وأصله الأواول فأبدل الواو همزة لاجتماع واوين في الجمع. بينهما ألف بادلت العرب الواو في مثل هذا همزة"[٣٤]. يرى الزّجاجيّ أن (أوّل) في هذا النَّص اسم على وزن (أفْعَل) وليست فعل على وزن (فَوْعَل)، والدليل على ذلك دخول (مِنْ) عليها والجر لا يدخل إلا على الأسماء.

قال الزّجاجيّ: "ومع ذلك فإنالخفض لازم طريقة واحدة، ووجهاً واحداً لا يزول عنه. وهو خاص للأسماء لازم لها دون غيرها"[٣٥]. والدليل الثاني على أن (أوّل) اسم جمعها على (الأولون) و (الأوائل) والجمع من اختصاص الأسماء.

وممَّا يكون فيهِ الجر والنداء والمنع من الصرف والتلبس بصيغة اسمية قرائن يُهتدى بها للتفريق بين الاسم والفعل قوله: "يا نعم المولى ويا نعم النصير"[٣٦]. فنِعْمَ وبِئْسَ اسمان والدَّليل على ذلك اقترانهم بعلامات الأسماء (الجر والنداء والمنع من الصرف والتلبس بصيغة اسمية)، وهذا ما ذكره الزّجاجيّ في تحليله لـ(نِعْم و بِئْس) قائلاً: "اعلم أن نِعْمَ للحمد والثناء... وبِئْسَ للذم ... وهما عند الكسائي وجميع البصريين فعلان غير متصرفين[٣٧]، وهما عند الفراء اسمان ... [ودليله على ذلك أنَّ] النداء واقع بنعم

لأنَّه يزعم أنَّه اسم واستدل على ذلك بقول العرب: (نِعْمَ السيرُ على بِئس العَير)[٣٨] فأدخلوا على بئس الجر، ولا يدخل إلا على اسم.

ويقول حسان:

ألسْتُ بِنِعْمَ الجَارُ يُؤلِفُ بَيتهُ

كذِي العُرْفِ ذَا مَالٍ كَثِيرٍ وَمُصْرِمَا[٣٩]

وبإدخال حرف النداء عليها كقولهم: يا نِعْمَ المولى ونِعْمَ النصير وكل هذا من دلائل الأسماء. واستدل على ذلك أيضًا بامتناعهما من التصرف من ردها إلى المستقبل وبناء اسم الفاعل والمفعول منهما، وبأنهما ليس على شيء من أوزان الأفعال لأنَّهُ ليس فعل على وزن (نِعْمَ) و (بِئْسَ) على (فِعْلَ) بإسكان الثاني وكسر الأول"[٤٠].

رابعاً: قرينة السياق

ذكر اللغويون العرب أنّ السياق مأخوذ من (سوق) و"السِّينُ وَالْوَاوُ وَالْقَافُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ حَدْوُ الشَّيْءِ. يُقَالُ سَاقَهُ يَسُوقُهُ سَوْقًا، السَّيِّقَةُ: مَا اسْتِيقَ مِنَ الدَّوَابِّ. وَيُقَالُ سُقْتُ إِلَى امْرَأَتِي صَدَاقَهَا، وَأَسَقْتُهُ. وَالسُّوقُ مُشْتَقَّةٌ مِنْ هَذَا، لِمَا يُسَاقُ إِلَيْهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَالْجَمْعُ أَسْوَاقٌ"[٤١].

أمّا في الاصطلاح: عرفهُ ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ) مشيراً إلى دوره الكبير في تحديد المراد من الكلام، قائلاً: "السّياق يرشد إلى تبيين المجمل وتعيين المحتمل والقطع بعدم احتمال غير المراد وتخصيص العام وتقييد المطلق وتنوع الدلالة. وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم فمن أهمله غلط في نظره وغالط في مناظرته فانظر إلى قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أنت الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾[٤٢]. كيف تجد سياقه يدل على أنَّه الذليل الحقير"[٤٣]. ومن بين العلماء المحدثين الذين حدّوا السياق الدكتور تمَّام حسَّان الذي يعود له الفضل الكبير في تحديد هذا المصطلح وبيان وظائفه، إذ يقول: "السِّياق هو المكان الطبيعي لبيان المعاني الوظيفية للكلمات، فإذا اتضحت وظيفة الكلمة فقد اتضح مكانها في هيكل الأقسام التي تنقسم الكلمات إليها"[٤٤].

هذا يعني أنَّ السِّياق له "دور بالغ الأهمية في تحديد المعاني وتغييرها من التراكيب اللُّغوية، حتى وإن كانت هذه التراكيب تحمل معنى معلوماً في أذهاننا. هذا أن السياق يعتبر لغة أخرى تُفهم المتلقي كشف أسرار الألفاظ، ونقل دلالاتها المعجمية الاجتماعية المعروفة المتبادرة إلى الذهن إلى دلالات أخرى، وأحياناً إلى دلالات عكسية هي المقصودة"[٤٥]. وبذلك يكون السياق قرينة من القرائن التي تعين في تفسير النصوص وتحليلها سواء أكان هذا التحليل صرفياً أم نحوياً أم لغوياً.

لقد أحتلّ السِّياق مكانة هامة عند الزّجاجيّ، وأولاه عناية كبيرة في تحليله للنَّصوص

اللُّغوية، ومن ثَم جعله قرينة من القرائن التي يلجأ إليها في التَّحليل الصّرفيّ ، ويمكن لنا أن نتبين ملامح عنايته هذه في تحليله لما ذكره أبو بكر ابن الأنباريّ في قولهم: "حَاشَى فلاناً"[٤٦] إذ نقل ابن الانباري ما قاله الفراء في هذه المسأله من أنه يكون " مِن حَاشَيْتُ أُحَاشِي، والعربُ تُخْفِضُ بحَاشَى وتَنْصِبُ، فمَن نَصَبَ بها جعلها فِعْلاً، ومَن خَفَضَ بها خَفَضَ بإضمار اللام لكثرة صحبتها حَاشَى، والأصل: حَاشَى لِزَيْد، ثُمَّ أُضمرت اللام، ويجوز أن تقول: أضفتُ حَاشَى إلى المخفوض في قولك: حاشَى عبدِالله، لأنَّهُ أَشْبَهَ الاسم لَمَّا يأت معه فاعل"[٤٧].

فرد الزّجاجيّ على هذا القول متخذاً من السِّياق وسيلة في الحكم على ما قاله الفراء وتحديد المعنى الوظيفي لـ (حَاشَى)، فـ (حَاشَى) ممكن أن تكون اسماً في قوله تعالى: ﴿وَقُلۡنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾[٤٨]، وهذا ما ذهب إليه فخر الدين قباوة مستدلاً بقراءة أبي السمال عندما قرأ (حاشًا) والتنوين من القرائن الدالة على الاسمية[٤٩].

وممكن أن تكون فعلاً إذا نصبت مفعولاً به وتكون حرفاً إذا خفضت ما بعدها، ولا يمكن الجزم على اسمية (حاشا) أو فعليتها أو حرفيتها بمعزلٍ عن السياق، وهو ما يوضحه الزّجاجيّ في تحليله قائلاً: "أما النصب بحَاشَى على أنه فِعْلٌ فصحيح، ومنه قول النابغة[٥٠]:

وَلَا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

والأكثر في كلام العرب الخفض بحَاشَى ... وأمَّا قوله: وإنْ شئتَ أَضَفْتَ حَاشَى إلى المخفوض لأنَّه أَشبه الاسْمَ، فغير جائز لأن حَاشَى إذا خَفَضَتْ فليست باسْمٍ والدليل على ذلك امتناعُ جميع دلائلِ الأسماء منها، وإنَّما هي بمنزلة (على) تكون حرف خفضٍ في قولك: عَلَى زيدٍ ثوبٌ، ولا تكون فِعْلاً في قولك: عَلَا زيدٌ الجَبَلَ، واللفظ واحد، وكذلك (مُذْ) تكون اسماً إذا رُفِعَ ما بعدها، وحرفاً إذا خفض بها"[٥١].

ومن المسائل الأخرى التي بحثها ابو القاسم الزّجاجيّ في ضوء قرينة السِّياق مسألة نصب وخفض (العَائِذات) من قول النابغة الذبياني[٥٢]:

والمُؤمِنِ العَائِذات الطَيْرَ تَمسَحُها

رُكبانُ مَكة بينَ الغَيلِ والسنَد

فقال: "قال العلماء في قوله: والمؤمن يريد الله تبارك وتعالى أقسم به يريد: آمن الطَيْر في الحرم، والعَائِذات: التي تعوذ بالبيت، فمن روى هكذا ينصب الطَيْر وهو الوجه جعل العَائِذات في موضع نصب، وإبدال الطَيْر منها للبيان والإيضاح كما تقول: (هذا الضاربُ الرجلَ آخاك). ورواه بعضهم: والمؤمنِ العَائِذاتِ الطَيْر بالخفض على أن تجعل العَائِذات في موضع خفض وتبدل الطَيْر منها على إجازتهم (هذا الضاربُ

الرجلِ) بالخفض تشبيهًا بقولهم: (هذا الحَسَنُ الوجهِ)"[٥٣].

يتبين من هذا النَّص أنَّ المؤمن اسم الفاعل من (آمن) وهو الله سبحانه وتعالى الذي آمن الطَيْر في الحرم. والعَائِذات: "المستجيرات والمستغيثات جمع عَائِذة"[٥٤]، وهو جمع مؤنث سالم ينصب ويجر بالكسرة فيشكل على القارئ موضع النصب من موضع الجر؛ لأن كلاهما بالكسرة. فيعتمد الزّجاجيّ قرينة السياق في تحليل هذا البيت فيأتي (بالطَيْر) لحل هذا الإشكال "وبيان الأمر ووضوحه فيكون هو المقصود بالحكم"[٥٥].

ففي حالة نصب الطَيْر تكون العَائِذات في موضع نصب على أنَّها نعت للطير وفي حالة خفض الطَيْر تكون العَائِذات في موضع خفض على إنَّها مضافة إلى المؤمن والطَيْر مضاف أيضاً.

هذا يعني أنَّ قرينة العلامة الإعرابية في العَائِذات والتي تكون في كلا الموضعين مكسورة لا تكفي بمفردها لبيان المراد من الكلام فهي بحاجة إلى قرينة أخرى توضح الغموض الموجود في النَّص وهذه القرينة هي السِّياق الذي لجأ إليه الزّجاجيّ للوصول إلى المراد.

وتابعه في ذلك ابن يعيش فقال في بيت النابغة: "والشاهدُ فيه إضافةُ (العَائِذات) إلى (الطَيْر)؛ لأن (العَائِذات) من صفةِ الطَيْر. وجملةُ الأمر أن (المؤمن) اسمُ فاعل من (آمَنَ)، كما قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِيٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۢ﴾[٥٦]، فالمؤمنُ، هو الله تعالى، أي: آمنهم من الخَوف لكونهم في الحَرَم، وحُلولِهم فيه. (العَائِذات) يحتمل أمرين: أن يكون مجرورًا، وأن يكون منصوبًا، فمَن جعله مجرورًا؛ كانت الكسرةُ عنده علامة الجر على حد (الحَسَنُ الوجهِ)، و(الضَّارب الرجلِ)، وجَرّ (الطَيْر) بإضافةِ (العَائِذات) إليه على حدِّ (هذا الضاربُ الرجلِ)، و(الحسنُ الوجهِ)؛ وذلك أنَّك لمَّا أَوْقعتَ اسمَ الفاعل الذي هو المؤمنُ على العَائِذات، وأَضفتَه إليه تخفيفًا على إقامةِ الصفة مقامَ الموصوف؛ احتمل أشياءَ من أَناسى، وغيرِهم، فبَيَّنَ ذلك بإضافته إلى الطَيْر. ومَن نصبه، كانت الكسرةُ عنده علامةَ النَّصب على حدّ قولك: (الضارب الرجلَ) بالنَّصب، ويجوز مع ذلك خفضُ (الطَّيْر)، ونصبُه. فالخفضُ على الإضافة على ما سبق على حدّ (رأيتُ الضَّاربَ الرجلِ). ومَن نصبه، فعلى البدل من (العَائِذات)، أو عطفِ البيان، أو على التشبيه بالمفعول"[٥٧].

خامساً: قرينة العلامة الإعرابية

الإعراب "هو الإبانَةُ عَنِ الْمَعَانِي بالأَلفاظ. وأَعْرَبَ كلامَه إذا لَمْ يَلْحَنْ فِي الإعراب. وَيُقَالُ: عرَّبْتُ لَهُ الكلامَ تَعْرِيباً، وأَعْرَبْتُ لَهُ إعراباً إذا بيَّنته لَهُ حَتَّى لَا يَكُونَ فِيهِ حَضْرَمة"[٥٨].

وهو في اصطلاح النحاة: اختلاف آخر الكلمة أو ما يجري مجرى آخرها لفظاً أو تقديراً، بعامل يقتضي ذلك، والمعرب ما دخله الإعراب، والمبني عكسه"[٥٩].

أمَّا العلامة الإعرابية: فهي "قرينة لفظية لها أهمية كبرى في الجملة العربية، وحظيت باهتمام اللغويين القدامى، والمحدثين معاً، وهي على نوعين: علامات أصلية وتشمل الضمة علامة الرفع، أو الفاعلية والفتحة للمفعولية، والكسرة للجر أو للإضافة، وعلامات فرعية نابت عن العلامات الأصلية كالحروف مثلاً"[٦٠].

لقد كان للعلامة الإعرابية أهمية كبيرة في التَّحليل الصَّرفيّ عند الزّجاجيّ فنجده يقول: "إنَّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة، ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني"[٦١]. فالزّجاجيّ في هذا النَّص يؤكد على أهمية العلامة الإعرابية في الدلالة على المعاني المختلفة للكلمة من فاعلية ومفعولية وغيرها، ولم يقتصر الأمر على هذا فحسب وإنَّما تعداه إلى أكثر من ذلك ، فقد وظّف العلامة الإعرابية في التمييز بين أنواع الكلمات ، إذ يجعلها قرينة للتمييز بين المثنى والجمع ، ويكننا أن نلحظ ذلك في تحليله لحذف النون في (لِيا عَمَلَكُما)، التي أصلها (وَلِيان) واحدهُ (وَلِي)، ثم حذفت واوه التي هي فاء الفعل في المستقبل قياساً على (وَعَدَ يَعِدُ)، وحُذِفت ياؤهُ التي هي لام الفعل للأمر قياساً على (أقضِ وأرمِ)، إذ نجده يقول إنَّما حذفت النون؛ لأنَّها علامة الجزم والبناء في المثنى وهو بذلك يتّخذُ من حذف النون قرينةً يستدل بها على أن (لِيا) مثنى قائلاً: "تقول في التثنية: (لِيا عَمَلَكُما) فترد لام الفعل وهي الياء؛ لذهاب العلة التي كانت تسقط من أجلها، وذلك أنك كنت تحذفها في الواحد علامة للبناء والجزم كما تقول: (لم يمضِ) و (لم يمشِ) ثُم تقول: (لم يمضيا) و (لم يمشيا)، وفي الأمر (امضيا) و (امشيا) فترد الياء لأن علامة الجزم والبناء سقوط النون كذلك في قولك: (لِيا عَمَلَكُما)، ولا ترد الواو التي هي فاء الفعل لأن العلة التي أذهبتها لم تسقط بعد"[٦٢].

سادساً: قرينة اللواصق:

وهي إلحاق حروف الزيادة لمعان خاصة في الصِّيغة الصّرفية لا تفهم إلّا بها[٦٣]. وتقسم اللواصق على قسمين: "لواصق تصريفية نحو لواصق الفعل المضارع، وعلامات التثنية والجمع والتأنيث وغيرها، ولواصق اشتقاقية وتتمثل في المصوتات القصيرة (ـُ ، ـِ ، ـَ) والطويلة (ا، و، ي)، وتظهر في المشتقات نحو: اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبه وغيرها من المشتقات، وقد تقع هذه اللواصق في بداية اللفظة فتدعى بـ

(السوابق) وتكون في وسطها فتسمى (المقحمات)، وفي آخرها فتسمى (لواحق)"[٦٤].

عمد الزّجاجيّ في تحليله للصيغة الصَّرفيّة إلى الاستدلال بهذه القرينة لمّا تتركه من الأثر الدّلالي على الصِّيغة التي تلحق بها أو تسبقها، في مثل صيغة (تَعالَ) فبإلحاق ياء التأنيث تتغير الصِّيغة من المذكر إلى المؤنث، وبإلحاق ألف التثنية فتصبح (تعاليا) فتتغير الصِّيغة من المفرد إلى المثنى، وبإلحاق الياء والنون فتصبح (تعالين) تكون الصِّيغة جمع.

وهذه اللواصق اعتمدها الزّجاجيّ في تحليله للنَّص الصّرفي الذي قال فيه: "وتقول للمرأة: (تعالي يا مرأة بإثبات الياء، وهذه ياء التأنيث التي تكون في مثل قولك: (أقبلي يا هند، واضربي)، وما أشبه ذلك وقد سقطت لام الفعل. وتقول للمرأتين كما تقول للرجلين (تعاليا) وللجمع (يا نساء تعالين) كما قال عزَّ وجلّ: ﴿ فَتَعَالَيۡنَ أُمَتِّعۡكُنَّ وَأُسَرِّحۡكُنَّ سَرَاحٗا جَمِيلٗا﴾[٦٥]، فهذه الياء التي في قولك (تعالين) ليست بياء التأنيث التي كانت في (تعالي) للواحدة؛ لأن تلك لا تثبت مع النون التي هي إضمار جميع المؤنث في قولك: (تعالين) وإنَّما هذه الياء لام الفعل وكانت واوًا كما ذكرت لك في الأصل، ولكن الواو لا تصح رابعة فما فوق ذلك، ولكن تقلب ياء كما قيل: تغازينا، وتغازيا، وتغازين، وتعاطين، وما أشبه ذلك. وكما قيل: مغزيان، وملهيان. وكل ذلك من الواو فقلبت ياء كما ترى، كذلك قلبت في تعالين"[٦٦].

وقد تلحق لاصقة الألف المقصورة والألف والنون، والألف والتاء بكلمة (الأول) ونظائرها؛ لتبين ما أضافته هذه اللواصق من معنى، فقد غيرت اللفظ من المذكر إلى المؤنث، ومن المفرد إلى المثنى والجمع وبذلك "تكون الزيادة لمعانٍ خاصة في الصيغة لا تفهم إلا بها"[٦٧]. وهذا مضمون قول الزّجاجيّ، وتقول في "المؤنث الأُوْلى والأُوليان والأُوَل في جميع التكسير كقولك: الفُضْلَى، والفُضْلَيان والفُضَل، والدُنْيا والدُنْييان والدُنَا، وكذلك الصُغْرى والصُغَر. والجُلّى: الأمر العظيم، والجمع الجُلَل. وتقول في جمع السلامة: الأوليات كقولك: الفُضْلَيات والكُبْرَيات والصُغْيرات وكذلك ما أشبهه"[٦٨].

سابعاً: قرينة المطابقة

المطابقة في اللُّغة تعني "المُوافَقة. والتَّطابُق: الاِتِّفَاقُ. وطابَقْتُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ إذا جَعَلْتَهُمَا عَلَى حَذْو وَاحِدٍ وأَلزقتهما. وَهَذَا الشَّيْءُ وَفْقُ هَذَا ووِفاقُه وطِباقُه وطابَقُهُ"[٦٩].

أمّا في الاصطلاح: فقد عرّفها الدكتور تمَّام حسَّان بقوله: "المقصود بالمطابقة الشركة في أحد المعاني العامة الآتية: التكلم وفرعيه، الإفراد وفرعيه، التَّعريف والتَّنكير، التَّذكير

والتأنيث ثم الإعراب، فإذا تحققت الشركة في بعض هذه المعاني لكلمتين دلّ ذلك على انتماء أحدهما للأخرى، وبهذا تُعين المطابقة على الكشف عن بعض المعاني"[٧٠].

وتكون المطابقة في الصِّيغ الصَّرفية والضَّمائر، ذلك لأنّ "مسرح المطابقة هو الصِّيغ الصَّرفية والضَّمائر، فلا مطابقة في الادوات ولا في الظُّروف إلّا في النواسخ المنقولة عن الفعلية، فإنَّ علاقاتها السياقية تعتمد على قرينة المطابقة، وممَّا لا شك فيه أنَّ المطابقة تقوي الصلة بين المتطابقين فتكون في نفسها قرينة على ما بينها من ارتباط في المعنى، وتكون قرينة لفظية على الباب الذي تقع فيه"[٧١]، لذا اتخذها علم اللُّغة الحديث "وسيلة في التَّحليل الشكليّ للتَّراكيب اللُّغويَّة"[٧٢].

لقد استعان أبو القاسم الزّجاجيّ بهذه القرينة عند تحليله للنّصوص الصَّرفيّة فطابق بين النعت والمنعوت (الزيدُون الأولَوْن) في التعيين فكلاهما معرف، والعدد فكلاهما جمع، والنوع فهما مذكران، وفي الشخص أيضاً، فقال: "وتقول في الجمع (الزيدُون الأولَوْن) بفتح اللام كما تقول: الأعْلَى، والأعْلَيان، والأعْلَون، والوزن والبناء والتقدير واحد، قال عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ﴾[٧٣] وقد سقطت لام الفعل من قولك: الأولَون والأعْلَون لأنَّها انقلبت ألفًا وبعدها واو الجمع فحذفت لسكونها وسكون واو الجمع كما فعل ذلك في قولك: (المُصْطَفَون) وفي قوله ﴿وَإِنَّهُمۡ عِندَنَا لَمِنَ ٱلۡمُصۡطَفَيۡنَ ٱلۡأَخۡيَارِ﴾[٧٤] والباب واحد. وتقول في المؤنث: الوليا، والوليان، والوليات، والولي، كقولك: الدُنْيَان، والدُنَى، والكُبريان، والكُبريات، والكُبَر"[٧٥]. ولو جئنا إلى الآية المباركة من سورة (ص) التي استشهد بها الزّجاجيّ على حذف الألف من (ٱلۡمُصۡطَفَيۡنَ) لوجدنا أنَّ قرينة المطابقة كانت من الوسائل التي ساهمت في تبيين مفردة (ٱلۡمُصۡطَفَيۡنَ) بأنَّها جمع مذكر سالم وليست مثنى والدليل على ذلك وصفها بـ(الأخيار) وهو جمع، والوصف يطابق الموصوف، فهنا حدثت المطابقة بين النعت والمنعوت من حيث التعريف والنوع والجنس والعدد[٧٦].

الهوامش:

(١) التعريفات: ٢٢٣.
(٢) معجم المصطلحات النّحوية والصّرفية: ١٨٦.
(٣) لسان العرب:٨/٤٤٢ (صوغ).
(٤) شرح الشافية: ١/٢.
(٥) ينظر: ابحاث ونصوص في اللُّغة العربية ١٢، القرينة في اللُّغة العربية: ٦٩.
(٦) القرينة في اللغة العربية: ٧٠.
(٧) المنهج الصوتي للبنية العربية: ٤٥.
(٨) ينظر: اللُّغة العربية معناها ومبناها ٢١٠، والتَّحليل النَّحويّ عند أبي البقاء العكبريّ: ٣٤.
(٩) التَّحليل النَّحويّ عند أبي البقاء العكبريّ: ٣٤.
(١٠) اشتقاق اسماء الله: ١٥٢– ١٥٣.
(١١) المصدر نفسه: ١٥٣.
(١٢) مختصر الزاهر: ٤٩٣.
(١٣) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ١٥٠، وأبنية الصَّرف في كتاب سيبويه ٢٨١، ومعاني الأبنية في العربية:٥٣ .
(١٤) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٣/٣١٥، شرح التصريح على التوضيح ٢/٥٨٠.
(١٥) مختصر الزاهر: ٤٩٣.
(١٦) الابانة في اللُّغة العربية: ٣/٥١.
(١٧) الصحاح: ٤/١٥٠٣(شَفَق).
(١٨) لسان العرب: ١٠/١٨٤(شقق).
(١٩) المزهر: ١/٢٨٠.
(٢٠) أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٤٦.
(٢١) الاشتقاق، فؤاد حَنّا: ٢٨.
(٢٢) ينظر: من ذخائر ابن مالك في اللُّغة مسألة من كلام الامام ابن مالك في الاشتقاق ٣١٥، والاشتقاق، فؤاد حَنّا ٢٦– ٢٧، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ٢٤٨، ٢٥١.
(٢٣) ينظر: الخصائص ٢/١٣٥– ١٣٦.
(٢٤) ينظر: دراسات في فقه اللُّغة ٢١٥.
(٢٥) ينظر: المصدر نفسه ٢٤٣.
(٢٦) القرينة في اللُّغة العربية: ٧٣.
(٢٧) ينظر: الزاهر ٢/١٢٤.
(٢٨) مختصر الزاهر: ٤٣٠، ٤٣٢.
(٢٩) المصدر نفسه: ٤٦٠.
(٣٠) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٧.
(٣١) التَّحليل النَّحويّ أصوله وأدلّته: ١٢٣.
(٣٢) ينظر: الكتاب ١/٢٠.
(٣٣) الإيضاح في علل النحو: ٩٧.
(٣٤) اشتقاق أسماء الله: ٢٠٤.
(٣٥) الإيضاح في علل النحو: ١٢٩.

(٣٦) اشتقاق أسماء الله: ١٤١.
(٣٧) ينظر: المصدر نفسه ١٤١.
(٣٨) ينظر: الأنصاف ٨٢/١.
(٣٩) ديوانه: ٢١٨ وروي عجز البيت هكذا (لِذِي العُرْفِ ذَا مَالٍ كَثِيرٍ وَمُعْدِمَا) ، والأنصاف: ٨١/١، وشرح المفصل: ٣٨٩/٤.
(٤٠) اشتقاق أسماء الله: ١٤٤.
(٤١) مقاييس اللُّغة: ١١٧/٣(سوق).
(٤٢) الدخان: ٤٩.
(٤٣) بدائع الفوائد: ٩/٤، وينظر: البرهان في علوم القرآن ٢٠٠/٢.
(٤٤) مناهج البحث في اللُّغة: ٢٣٣-٢٣٤.
(٤٥) القرائن اللفظية وأثرها في التراكيب اللُّغوية : ٦.
(٤٦) الزاهر: ٥١٣، وينظر: المختصر ٢٩٧.
(٤٧) الزاهر: ٥١٣.
(٤٨) يوسف:٣١.
(٤٩) ينظر: التحليل النحوي أصوله وأدلته ١٢٧- ١٢٨.
(٥٠) ديوانه: ١٢، وينظر: الأصول في النحو ٢٨٩/١، وشرح كتاب سيبويه٣/ ٩٩، والتبيين عن مذاهب النحويين٤١٣.
(٥١) مختصر الزاهر: ٢٩٧- ٢٩٨.
(٥٢) ديوانه: ١٩-٢٠.
(٥٣) اشتقاق أسماء الله: ٢٢٢.
(٥٤) فتح الكبير المتعال اعراب المعلقات العشر الطوال:٤٩٢/٢.
(٥٥) التحليل النّحوي عند أبي البقاء العكبري: ٢٠٤.
(٥٦) قريش: ٤.
(٥٧) شرح المفصل: ١٦٩/٢.
(٥٨) لسان العرب: ٥٨٩/١ (عرب).
(٥٩) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ٨٦/١.
(٦٠) القرينة في اللُّغة العربية: ٩٢.
(٦١) الإيضاح في علل النحو: ٦٩.
(٦٢) اشتقاق اسماء الله: ١١٦.
(٦٣) ينظر: القرينة في اللُّغة العربية ٧٧.
(٦٤) المصدر نفسه: ٧٧.
(٦٥) الاحزاب: ٢٨.
(٦٦) اشتقاق اسماء الله: ١٦٣.
(٦٧) القرينة في اللُّغة العربية: ٧٧.
(٦٨) اشتقاق اسماء الله: ٢٠٥.
(٦٩) لسان العرب: ٢٠٩/١٠(طبق)، وينظر: تهذيب اللُّغة ٣٢/٩.
(٧٠) مقالات في اللُّغة والأدب: ٣٥٧/١.
(٧١) القرينة في اللُّغة العربية: ٨١.
(٧٢) المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: ٢٥٤.
(٧٣) آل عمران: ١٣٩.
(٧٤) ص: ٤٧.
(٧٥) اشتقاق اسماء الله: ٢٠٦.

(٧٦) ينظر: الكشاف ٩٩/٤، والتَّحليل النَّحوي أصوله وأدلته ١٤١.

المصادر والمراجع

- أبحاث ونصوص في فقه اللُّغة العربية، رشيد عبد الرحمن العبيدي، مطابع التعليم العالي، بغداد، ١٩٨٨م.
- أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، ط١، بغداد، ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (٧٦٧هـ)، تحقيق د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، ط١، أضواء السلف – الرياض، ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م.
- اشتقاق أسماء الله، الزجاجي أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي (٣٣٧هـ)، تحقيق د. عبد الحسين المبارك، ط٢، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م.
- الإبانة في اللُّغة العربية، سلمة بن مسلم العوتي الصحاري، تحقيق د. عبد الكريم خليفة، نصرت عبد الرحمن ، صلاح الجرار، محمد حسن عواد، جاسر أبو صفية، ط١، وزارة التراث القومي والثقافة مسقط – عمان، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
- الاشتقاق، الدكتور فؤاد حنّا طرزي، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان–بيروت،٢٠٠٥م.
- الأصول في النحو، أبن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (٣١٦هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، د.ط.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط١، المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م.
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزّجاجيّ (٣٣٧هـ)، تحقيق د.مازن المبارك، ط٥، دار النفائس – بيروت، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (٧٩٤هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربية، دار المعرفة بيروت – لبنان، ١٣٧٦هـ – ١٩٥٧م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبي البقاء العكبري (٦١٦هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م. التَّحليل النَّحويّ، أصوله وأدلته، د. فخر الدين قباوة، ط١، دار نوبار للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٢م .

• التَّحليل النَّحويّ عند أبي البقاء العكبريّ، آلاء عبد نعيم، اطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء، العراق، ٢٠١٤م.
• التَّحليل النَّحويّ، أصوله وأدلته، د. فخر الدين قباوة، ط١، دار نوبار للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٢م.
• التعريفات، الجرجاني، علي بن محمد بن علي (٨١٦هـ)، تحقيق إبراهيم الابياريّ، دار الريان، (د.ت) .
• الخصائص، أبي الفتح عثمان بن الجني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٣٧١هـ – ١٩٥٢م.
• الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار (٣٢٨هـ)، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، ط١، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤١٢هـ –١٩٩٢م.
• الصحاح تاج اللُّغة وصحاح العربية، الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم – بيروت، ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م.
• القرائن اللفظية وأثرها في التراكيب اللُّغوية، ديوان موسى الأحمدي نويوات أنموذجاً، خليف مهديد، رسالة ماجستير، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة أحمد بن بلة– وهران، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ٢٠١٤– ٢٠١٥م.
• القرينة في اللُّغة العربية، د. كوليزار كاكل عزيز، ط١، دار دجلة، عمان، الأردن، ٢٠٠٩م.
• الكتاب، لسيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
• الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (٥٣٨هـ)، ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.
• اللُّغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان عمر، ط٥، عالم الكتب ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.
• المزهر في علوم اللُّغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق فؤاد علي منصور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
• المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، ط١، جامعة أم القرى، دار الفكر – دمشق، دار المدني – جدة، ١٤٠٠– ١٤٠٥هـ.

- المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
- المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، نوزاد حسن أحمد، ط١، دار الكتب الوطنية – بنغازي، ١٩٩٦م.
- بدائع الفوائد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزي (٧٥١هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان.
- تهذيب اللُّغة، أبو منصور، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (٣٧٠هـ) تحقيق محمد عوض مرعب، ط١، دار أحياء التراث العربي بيروت، ٢٠٠١م.
- دراسات في فقه اللُّغة، صبحي إبراهيم الصالح (١٤٠٧هـ)، ط١، دار العلم للملايين، ١٣٧٩هـ – ١٩٦٠م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق عباس عبد الساتر، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.
- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق عبدأ مهنا، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.
- شرح أبن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (٦٨٦هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.
- شرح التصريح على التوضيح، الوقاد، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري (٩٠٥هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٢هـ – ٢٠٠٠م.
- شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، موفق الدِّين أبو البقاء ابن يعيش(٦٤٣هـ) ، تحقيق د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
- شرح شافية ابن الحاجب، نجم الدين، محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي (٦٨٦هـ)، تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م، د.ط.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (٣٦٨هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ٢٠٠٨م.
- فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال، محمد علي طه الدرة، ط٢، مكتبة السوادي، جدة – السعودية، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

- فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية (نظم الاجرومية لمحمد بن أب القلاوي الشنقيطي)، احمد بن عمر بن مساعد الحازمي، ط١، مكتبة الاسدي مكة المكرمة، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م.
- لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم المصريّ (٧١١هـ)، تحقيق اليازجي وجماعة من اللغويين، ط٣، دار صادر – بيروت، ١٤١٤ هـ.
- مختصر الزاهر، الزجاجيّ، أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي (٣٤٠هـ)، تحقيق تامر محمد أمين حسنين، ط١، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية– قطر، ١٤٣٤هـ– ٢٠١٣م.
- معاني الأبنية في العربية، فاضل صالح السامرائي، ط٢، البتراء – عمان، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير نجيب اللبدي، ط١، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، بيروت، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
- معجم مقاييس اللُّغة، أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (٣٩٥هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- مقالات في اللُّغة والأدب، تمام حسان، ط١، عالم الكتب – القاهرة، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.
- من ذخائر ابن مالك في اللُّغة مسالة من كلام الإمام ابن مالك في الاشتقاق، أبو عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني (٦٧٢هـ)، تحقيق محمد المهدي عبد الحي عمار، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٨– ١٤١٩هـ– ١٩٩٨– ١٩٩٩م.
- مناهج البحث في اللُّغة، تمام حسان ، مكتبة الانجلو المصرية.